



«اليوم نوجه طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضع على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام



الأتنين : 3 / 12 / 2012م
الموافق : 19 / محرم / 1434 هـ
العدد : (1638)



أزمة حصص التمثيل في مؤتمر الحوار



أقليات وأقليات داخل أقليات

أمل الباشا

منذ أيام اتصل بي حاخام اليهود اليمنيين وحرص على طرح مشاركة اليهود وتمثيلهم في مؤتمر الحوار الوطني... وقبلها تواصلت معي شاب يسأل عن حق «المزانية والدواشين» بالتمثيل كأقلية مهتمشة... وبنفس السياق يتساءل ذوو الاحتياجات الخاصة. وكذلك شباب من الأخدام مصرون على تمثيل هذه الأقلية ويتابعونني بإصرار على تمثيلهم... أيضا شباب من المذهب الاسماعيلي يتواصلون معي وهم غاضبون لعدم تمثيل الاسماعيلية بتعدد تقسيماتها المختلفة كالسليمانية والداودية والبهرة... وهناك من طرح ايضا تمثيل العبيد المتواجدين في اماكن مختلفة وبصورة غير ملموسة... أما الشباب إجمالاً أيضاً غير راضين عن نسبة تمثيلهم... هذه تساؤلات ومطالب مشروعة للجميع.. انما الاشكالية هي كيف يمكن تحديد حصص لهذه الاقليات المهمشة تاريخياً ذات الخصوصية الاجتماعية والطبقية ولا توجد احصاءات عن حجم وجودها الاجتماعي وانتشارها. وفي حال تم الاتفاق على تحديد حصص محددة لكل هذه الاقليات كلا على حدة، سيظهر سؤال آخر هو من هي الشخصيات التي يمكن التوافق عليها داخل الاطر التي تنتمي اليها سيتم الرضى على ان تشارك في مؤتمر الحوار لتمثل الاقليات التي تمثلها؟ ضعوا انفسكم في مكان اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار وفكروا بالأمر بهدوء وترواً وبقظة ضمير وحيادية وصفاء بال.

المؤتمر يطالب بالمساواة في التمثيل ومراقبون يحذرون تحول مسار الحوار

نسب الشباب والمنظمات والمرأة في خطر

وهذا قد يؤدي الى خلاف لا ينتهي بتأخذ قرار..

مازق

اما رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات الاستراتيجية نجيب غلاب فقد ابدى تخوفه من عدم قدرة اللجنة الفنية على الخروج من مازق المبادرات الخاصة بحل قضية التمثيل وقال أننا في مفترق طرق ومسألة خلق حوار مواز سوف يسهم في إحداث تجربة فريدة من خلالها سيتم قياس قدرة قوى المجتمع المدني على صناعة الفعل خارج سياق سيطرة مراكز القوى، ومن جانب آخر سوف يدخلها في امتحان صعب وعسير من خلاله تختبر قدرات التجمعات المدنية على تفعيل قيمها الحوارية، وقدراتها على التعامل مع السياسة بمنطقها الواقعي الساعي لصناعة التغيير، وسوف يثبت مدى قدرتها على تخليق الفعل السلمي الصانع للتحول والداعم لوجهها الآخر (الدولة).

واضاف غلاب اللجنة الفنية في مازق خاصة وان علي محسن طرح مبادرة للتمديد للرئيس عبدربه منصور هادي وطرح نسب للتمثيل في مؤتمر الحوار مختلفة نوعاً ما عن ما طرحته اللجنة الفنية، وكذلك الزنداني قال في مقابلة للجزيرة ان العلماء وشيوخ القبائل (التابعين لتيار الاخوان ومحسن) لديهم استعداد لعمل مؤتمر للحوار يعبر عن الشعب ان لم يستمعوا لشروط العلماء وشيوخ القبائل.

المؤتمر ظلم

اما الدكتور يوسف الحاضري فقد قال: المؤتمر الشعبي العام هو اقل الاحزاب من حيث نسب التمثيل وكان من المفترض ان يتم توزيع النسب حسب وزن كل حزب او مكون في الشارع او بناء على التسوية التوافقية التي نصت عليها المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الامن.

واضاف: نخشى ان يتحول مؤتمر الحوار الى مؤتمر يزيد من الخلافات ويوسع الاختلافات نظراً للاختلافات التي بدأت مع قضية نسب التمثيل. ونصح الحاضري المؤتمر ان يتحرى في الاختيار لمن يمثله في مؤتمر الحوار كون العدد المحدد له ولحلفائه قليل ويجب ان يكون ذلك العدد القليل ذا فاعلية متمنيا من جميع الاطراف السياسية تغليب مصلحة الوطن وتقديم التنازلات اللازمة لألاج الحوار ولإيجاد حلول الناجمة للخروج من الأزمة.

اثارت نسب تمثيل الاحزاب والمكونات السياسية في مؤتمر الحوار الوطني مواقف متباينة بعد ان أقرتها اللجنة الفنية بموافقة جميع اعضائها بواقع «112» مقعداً للمؤتمر الشعبي العام، و«50» مقعداً لحزب الاصلاح، و«37» مقعداً للاشترافي، و«30» مقعداً للناصري والاحزاب الممثلة في الحكومة.. ولحزب البعث الاشتراكي والتجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق والمجلس الوطني «20» مقعداً بواقع اربعة لكل حزب، كما تم تحديد «85» مقعداً للحراك الجنوبي، و«35» مقعداً للمحوثي، و«40» مقعداً للشباب، و«40» مقعداً للنساء، و«40» مقعداً لمنظمات المجتمع المدني.. اضافة الى «7» مقاعد لحزب الرشاد، و«7» مقاعد للعدالة والبناء، و«62» مقعداً بنظر الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

علي الشعباني

الخوداني : المشكلة ليست في التمثيل بل في نسبة التصويت

غلاب : اللجنة الفنية في مازق وتدخلت علي محسن والزنداني تهديد خبير للتسوية

الحاضري : توزيع النسب غير عادل وعلى المؤتمر اختيار ممثليه بعناية

وعادله بشكل كبير ربما لم يحصل المؤتمر الشعبي العام على نصف مقاعد التمثيل وهذا حق من حقوقه كونه الشريك الرئيسي بتوقيع المبادرة الخليجية وشريك نصف الحكومة وكان المفترض التعامل على هذا الاساس لكنني اجد بان عملية توزيع مقاعد التمثيل متقاربه ومرصيه خصوصاً ان رئيس الجمهورية لديه نسبة مقاعد تمثلت بعدد «٦٢» مقعداً ان تم توزيعها التوزيع العادل قد تعمل على تغطية فارق المقاعد ما بين اللقاء والمشارك والمؤتمر وكذلك نسبة تمثيل الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني والتي تمنى العمل على ان لا يستولي على هذه النسبة مكون من المكونات الحزبية.

واضاف: لا اجد مبرراً للاختلاف على نسب التمثيل بعد ان تم وضع الية التصويت بنسبة ٩٠٪ التي قد تكون عقبه لعدم التوصل الى اتفاق والخروج بقرار كون نسبة ١٠٪ باستطاعة اي مكون الحصول عليها للاعتراض

مقابل المؤتمر الشعبي العام وحلفائه الذي حصل على «١١٢» مقعداً فقط الامر الذي يهدد بانحراف مسار المواضيع ومضامين الحوار ومخرجاته عن طريقها المحدد في المبادرة الخليجية. وهو ما يثير تخوف عدد من المراقبين السياسيين الذين يهربون عن مخاوفهم من تحول مؤتمر الحوار الوطني الى مؤتمر يتسبب في خلق المزيد من الازمات والصراعات السياسية في اليمن خاصة وان الاطراف تتصارع من اجل تحقيق مكاسب سياسية خاصة وتنظر الى ان تحقيق تلك المكاسب يبدأ من الاستحواذ على اعلى نسبة في التمثيل.

توزيع متقارب

حيث يقول المحلل السياسي كامل الخوداني :من خلال قراءة بسيطة لعملية توزيع مقاعد نسب التمثيل الخاصة بمؤتمر الحوار الوطني اجد انها كانت مناسبة

الى ذلك ارجأ المؤتمر الشعبي العام تحديد موقفه من تلك النسبة باعتبارها لا تراعي مبادئ التسوية السياسية المبنية على المبادرة الخليجية وألياتها وقرارات مجلس الامن التي تعد ارضية سياسية ملائمة يتمسك المؤتمر بها كونها الارضية الصالحة التي يمكن عليها انجاح مؤتمر الحوار الوطني الجاد والمسئول الذي يضمن مشاركة المكونات السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية بنسبة تمثيل متساوية.

في الوقت ذاته لا تزال احزاب في اللقاء المشترك تمارس (لعبة الادوار) وتسعى لتحقيق مكاسب بطرق ملتوية واضحة حيث دفعت عدداً من مكوناتها الى اعلان تعليق مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني احتجاجاً على نسب التمثيل التي حصل المشترك فيها على نصيب الاسد بواقع (١٥١) مقعداً لمكون المشترك الذي تم التعاطي مع مكوناته بشكل منفرد بينما تم تجاهل حلفاء المؤتمر الشعبي العام وعددهم ١٤ حزبا وتنظيماً سياسياً معترف بها ولها تاريخ سياسي ونضالي معروف. من اجل الضغط على رئيس الجمهورية للحصول على مزيد من المقاعد المحددة للشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والمقاعد المحددة بنظر رئيس الجمهورية.

فيما يرى مراقبون ان المشترك قد حصل على اعلى نسبة من المقاعد حيث تعتبر نسبة الحوثيين والحراك وجزء من المنظمات والشباب والمرأة ستكون تحت تحكم المشترك حيث يستحوذ على (١٥١ + ٣٥ للحوثيين + ٨٥) مقعداً للحراك خلافاً لسعيه لمصادرة حق المرأة والشباب والمنظمات.. ويشكل اجمال العدد «٥٦٥» مقعداً مع الأخذ في الاعتبار ان هناك (٦٢) مقعداً لرئيس الجمهورية يسعى للاستحواذ عليها لتضام التحالف الذي يضم العداء للمؤتمر وينضوي تحت اطار مكون واحد وهو المجلس الوطني للمعارضة الذي كان موقعاً على المبادرة الخليجية كمكون واحد

90 ٪ توافق نسبة اعتماد أي قرار في مؤتمر الحوار

سيكون معقولاً إذا تم الأخذ بها. وتنص تلك المبادئ على تحقيق توازن يعكس جميع مكونات المجتمع اليمني في العدد الإجمالي لمؤتمر الحوار الوطني، وأن «على كل مكون أن يمثل بـ ٢٠٪ من الشباب على الأقل».



يمكنه حتى الاقتراب من حيازة هذه الأرقام، أي أنه لا يوجد أي طرف يتمتع بأي نوع من التحكم بالمؤتمر أو السيطرة عليه.»

وخلصت المذكرة إلى «أن العناصر الرئيسية المستقاة من المكونات التي نص عليها اتفاق نقل السلطة (الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية) والقرار الرئاسي بعدها هي أفضل أساس لتوزيع المقاعد المتوافرة وعددها ٥٦٥ مقعداً، وأن هناك شبه إجماع على هذا المبدأ».

واعتمدت المذكرة التفسيرية عدة مبادئ قالت إن توزيع عدد المقاعد على الأطراف المؤتمر الى ما لا يقل عن ٥٠٪

طرح المبعوث الاممي لليمن جمال بن عمر مذكرة تفسيرية لعدد من المبادئ بشأن توزيع حصص المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.

وبحسب ما أوضحت مصادر لـ«الميثاق» فإن المذكرة التفسيرية قد راعت عدم تمكين أي طرف من التحكم بمخرجات مؤتمر الحوار حيث نصت إن «اعتماد أي قرار في المؤتمر سوف يتطلب بالضرورة التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة» كما نصت على ان «النسبة المطلوبة لاعتماد أي قرار في مؤتمر الحوار الوطني هي نسبة (٩٠٪/تساوي ٥٠٩ مقاعد، أو ٧٥٪/تساوي ٤٢٤ مقعداً وهي النسبة المطلوبة في اعتماد القرار للمرة الثانية) ولا يوجد مكون أو فعالية واحدة

باصرة: اللجنة تستبعد عقد المؤتمر خارج الوطن



قال صالح باصرة -عضو اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني- ان موعد عقد المؤتمر سيكون بعد شهرين، متوقعاً ان يقوم الاخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- بالإعلان عن الموعد المحدد لانعقاد خلال الايام القليلة المقبلة.. مستبعداً انعقاد جلسات المؤتمر خلال الايام القليلة القادمة، كون السقف الزمني المتوقع لبدء المؤتمر سيكون بعد شهرين حسب قوله.. الى ذلك افادت مصادر في اللجنة الفنية أنه تم حسم المداولات المتعلقة بمكان انعقاد المؤتمر حيث استبعدت اللجنة ان يتم عقد مؤتمر الحوار خارج اليمن..

9 فرق لإدارة أعمال مؤتمر الحوار

لأعضاء المؤتمر وبالطبع سيكون أعضاؤها من خارج قوام المؤتمر.. وبخصوص هيئات المؤتمر أكد مقرر اللجنة أنها ستتكون من ثلاث هيئات أولها رئاسة المؤتمر وتتكون من ٩ أفراد ثم لجنة التوفيق - كلجنة حكماء -وتضم رئاسة المؤتمر ورؤساء فرق العمل التسع وعدد من أعضاء اللجنة الفنية سيتم إضافتهم بغرض نقل الخبرات للأعضاء، بالإضافة إلى تشكيل فرق عمل ستنزل إلى كل المحافظات وتعد اجتماعات في مناطق مختلفة من البلاد بحسب عمل تلك الفرق.



كشفت أحمد عوض بن مبارك -مقرر اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار -عن توزيع أعضاء مؤتمر الحوار الى تسعة فرق عمل رئيسية سيعكف كل فريق على موضوع رئيسي من موضوعات الحوار كالقضية الجنوبية وقضية صعدة وقضية إعداد الدستور اليمني وغيرها من القضايا المحددة في مواضيع الحوار مشيراً إلى أنه قد تم الاتفاق على تشكيل أمانة عامة للمؤتمر وهي من سيقدم الخدمات القانونية والإدارية والصحية والمالية والاستقبال والسفر والتسكين والتعامل مع الخبراء والدعم التكنولوجي

مطالبات نسوية بـ«30٪» من قوام المكونات المشاركين في مؤتمر الحوار



طالببت عدد من الناشطات الحقوقيات بضرورة إيجاد آلية مناسبة تحدد معايير اشراك المرأة في مؤتمر الحوار الوطني بفاعلية، وبما يضمن تمكين المرأة في مختلف المجالات، ويولي مطالبهن الحقوقية والسياسية التي أوصت بها المؤتمرات والفعاليات النسوية المختلفة. حيث دعت الناشطة الحقوقية الهام الكبيسي في ورقة عمل بعنوان قضايا المرأة في مؤتمر الحوار الوطني خلال ندوة الحوار الوطني أهميته ومرجعياته ومحاوره دعت الى دعم تمثيل النساء من مختلف المكونات النسوية، وإيجاد تمثيل نسوي حسب العمر، والتركيز على

النساء اللاتي لا ينتمين الى أي حزب أو مكون سياسي. وشددت على مناقشة قضايا المرأة ذات الأولوية المجتمعية، وعدم تجاهل تمثيل المرأة الريفية والناشطات المجتمعات. مشيرة الى أن اللجنة الفنية مطالبة بإلزام كافة الأطراف السياسية ومكونات الحوار الشبابية ومنظمات المجتمع المدني بتمثيل المرأة ضمن قوام مشاركاتهن بـ ٣٠٪. داعية النساء الى التمسك بما لا يقل عن ٣٠٪ من نسبة المشاركين في الحوار، والزام كل الأحزاب والتنظيمات السياسية بتنفيذ وعودها تجاه المرأة.. وأن يتم اعتماد ٣٠٪ للنساء في مواقع صنع القرار.